

العقوبات الأميركية تطال المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية

وبدأت الحكومة الأفغانية في بعض الأحيان تحقيقات، ولكنها افتقرت إلى الحياض والاستقلال، وغالبا ما افتقر المحققون إلى القدرة على إجراء التحقيقات.

ومن بين عشرات حالات التعذيب الموثقة منذ عام 2011، لم تسفر سوى واحدة عن المقاضاة، ولم تجر أي ملاحقات قضائية تتعلق بالإعدام غير الشرعي والإخفاء القسري.

وعلاوة على ذلك، ظل بعض المسؤولين الحكوميين الذين أشرفوا على الانتهاكات الجسيمة في مواقع السلطة.

ولم تجر أي تحقيقات أو محاكمات وطنية ضد أولئك الذين يبدو أنهم المسؤولون بالدرجة الأولى عن الجرائم المزعومة التي ترتكبها حركة طالبان أو قوات الأمن الأفغاني.



مايك بومييو
المحكمة الجنائية
تواصل استهداف
الأميركيين للأسف

وتأسست المحكمة الجنائية الدولية في عام 2002 بواسطة المجتمع الدولي، بينما رفضت الولايات المتحدة الانضمام إليها، وذلك من أجل محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في الأماكن التي قد لا يواجه فيها الجناة العدالة.

ولم تصادق الولايات المتحدة على معاهدة روما التي أسست المحكمة الجنائية الدولية في عام 2002، حيث كان الرئيس جورج بوش آنذاك يعارض المحكمة، فيما اتخذ الرئيس السابق باراك أوباما بعض الخطوات للتعاون معها.

وفي يونيو الماضي، أصدر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أمرا تنفيذيا يتيح فرض عقوبات على أفراد مشاركين في تحقيق المحكمة الجنائية الدولية بشأن ما إن كانت القوات الأميركية ارتكبت جرائم حرب في أفغانستان، فيما فرضت الإدارة الأميركية قبل عام حظرا على السفر وقيودا أخرى على بعض موظفي المحكمة.

وهاجم ترامب مرارا المحكمة التي تتخذ من لاهي مقرا وتأسست لمقاضاة جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. ويسري حكمها فقط في حالة أن يكون البلد العضو غير قادر على مقاضاة الجناة بنفسه أو غير راغب في ذلك.

واشنطن - قررت الولايات المتحدة فرض عقوبات على المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا بسبب استمرارها في تحقيقاتها في ما إذا كانت القوات الأميركية قد ارتكبت جرائم حرب في أفغانستان.

وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومييو إن فاكيسو موشوتشوكو رئيس قسم الاختصاص القضائي والتكامل والتعاون بالمحكمة وُضع كذلك على القائمة السوداء بموجب عقوبات صرح بها الرئيس دونالد ترامب في يونيو وتشمل تجميد الأصول وحظر السفر.

وأضاف بومييو "نأخذ الخطوة التالية، لأن المحكمة الجنائية الدولية تواصل استهداف الأميركيين للأسف". وتابع الوزير الأميركي أن الأفراد والكيانات التي تستمر في تقديم الدعم المادي لبنسودا وموشوتشوكو ستواجه بدورها خطر فرض العقوبات أيضا.

وقيدت وزارة الخارجية كذلك إصدار تاشيرات لأشخاص قال بومييو إنهم شاركوا في جهود المحكمة للتحقيق بخصوص الجنود الأميركيين لكنه لم يفصح عن هوياتهم.

وكانت بنسودا قد حصلت على الضوء الأخضر من المحكمة في مارس للتحقيق في ارتكاب جرائم حرب بأفغانستان من قبل حركة طالبان أو الجيش الأفغاني أو القوات الأميركية.

وقررت المحكمة الجنائية الدولية بدء تحقيق بعدما خلصت النتائج الأولية لمقلي الادعاء في 2017 إلى وجود أساس منطقي للاعتقاد بأن جرائم حرب ارتكبت في أفغانستان وأن المحكمة تملك سلطة قضائية للنظر فيها.

وتعتقد بنسودا أن هناك أسسا يمكن الاستناد إليها لفتح تحقيق في انتهاكات ارتكبت بين عامي 2003 و2014، بما في ذلك قتل جماعي للمدنيين على يد طالبان واتهامات بتعذيب سجناء على يد السلطات الأفغانية.

وبحسب تلك العناصر أيضا، فإن أعضاء في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "قد يكونون أخصوا 27 معتقلا على الأقل لتلك الأساليب على الأراضي الأفغانية وعلى أراضي بلدان أخرى أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية مثل بولندا ورومانيا وليتوانيا".

وأفغانستان عضو في المحكمة على الرغم من أن كابول تترى أن أي جرائم حرب يتعين مقاضاتها محليا.

ارتفاع غير مسبوق في جرائم اليمين المتطرف يورق السياسة الألمان

برلين تعزز زيادة مخصصات أبحاث مكافحة التطرف والعنصرية



مخاوف من صدام اجتماعي

امتداداً للنظام النازي الذي حكم ألمانيا بين 1933 و1945، شعارات الأيديولوجية النازية مثل الصليب المعقوف، ويعتقدون أفكاراً معادية للمهاجرين والأشخاص غير المنحدرين من أصل ألماني، ويعادون النظام السياسي الحالي في البلاد.

ولعل قلق السياسيين الألمان من ازدياد هذه الظاهرة يعود إلى فئات النظام النازي. فقد لقي أكثر من 6 ملايين يهودي حتفهم من قبل النازيين في عمليات منظمة، معظمهم قتلوا في معسكرات الاعتقال.

وسجلت ألمانيا ارتفاعاً كبيراً في عدد المنظرين اليمينيين في العام الماضي وأفاد تقرير أعدته هيئة حماية الدستور الألمانية (المخابرات الداخلية) أن عدد المنظرين اليمينيين في البلاد بلغ 32.080 العام الماضي ويمثل هذا زيادة تقارب 8000 فرد مقارنة برقم 24100 المسجل في 2018.

وأشار التقرير إلى أن حوالي 7000 عضو من قسم الشباب المنضوي تحت حزب البديل من أجل ألمانيا، ثالث القوى البرلمانية، فضلا عن أعضاء آخرين في فصيل متطرف آخر يعرف باسم "الجنح" كانوا جميعهم تحت مراقبة عين المخابرات الداخلية الألمانية بسبب ميلوهم المتطرفة الحلية.

معدداً للنظام النازي الذي حكم ألمانيا بين 1933 و1945، شعارات الأيديولوجية النازية مثل الصليب المعقوف، ويعتقدون أفكاراً معادية للمهاجرين والأشخاص غير المنحدرين من أصل ألماني، ويعادون النظام السياسي الحالي في البلاد.

ولعل قلق السياسيين الألمان من ازدياد هذه الظاهرة يعود إلى فئات النظام النازي. فقد لقي أكثر من 6 ملايين يهودي حتفهم من قبل النازيين في عمليات منظمة، معظمهم قتلوا في معسكرات الاعتقال.

وسجلت ألمانيا ارتفاعاً كبيراً في عدد المنظرين اليمينيين في العام الماضي وأفاد تقرير أعدته هيئة حماية الدستور الألمانية (المخابرات الداخلية) أن عدد المنظرين اليمينيين في البلاد بلغ 32.080 العام الماضي ويمثل هذا زيادة تقارب 8000 فرد مقارنة برقم 24100 المسجل في 2018.

وأشار التقرير إلى أن حوالي 7000 عضو من قسم الشباب المنضوي تحت حزب البديل من أجل ألمانيا، ثالث القوى البرلمانية، فضلا عن أعضاء آخرين في فصيل متطرف آخر يعرف باسم "الجنح" كانوا جميعهم تحت مراقبة عين المخابرات الداخلية الألمانية بسبب ميلوهم المتطرفة الحلية.

في مدينة هانا الألمانية. ومن المنتظر أن تضع اللجنة حزمة من الإجراءات لمواجهة التطرف. والأسبوع الماضي، شهدت العاصمة برلين مظاهرات منوثة لإجراءات الحكومة لمواجهة وباء كورونا، حيث اقتحم خلال ذلك نحو 300 إلى 400 متظاهر الحواجز الموجودة أمام مبنى البرلمان الألماني، كما تم استخدام أعلام الإمبراطورية الألمانية (الرايخ الألماني) بالألوان الأسود والأبيض والأحمر من قبل أعضاء حركة "مواطني الرايخ الألماني" الذين لا يعترفون بالدولة الألمانية الحديثة التي تأسست بعد انهيار النازية.

وعمق رعب المتظاهرين لشعارات النازية مخاوف السياسة الألمان من تغلغل التطرف اليميني داخل مجتمع ما زال لم يتجاوز بعد تداعيات الحقبة النازية.

ورغم المساعي الحكومية الحثيثة لمكافحة ارتفاع منسوب التطرف، إلا أن أعداد المنظرين في ازدياد.

وتواجه ألمانيا تزايداً لافتاً في عدد جرائم اليمين المتطرف، ما يؤثر على توسع نطاق فكر عنصري يهدد التعايش المشترك، فيما كشفت أجهزة الاستخبارات البلجيكية مؤخرًا أن اليمين المتطرف في أوروبا الغربية يصد التسلح. ويتبنى النازيون الجدد، وهم يمينيون متطرفون يعتبرون أنفسهم

تسعى ألمانيا إلى تعزيز جهودها في مكافحة اليمين المتطرف بعد أن ارتفعت جرائمه بشكل غير مسبوق، حيث أصبحت عمليات تعقب عناصره تتركز على أجهزة الاستخبارات. ويات السياسة الألمان على قناعة تامة بأن المقاربة الأمنية لوحدها لم تعد كافية لتحسين مجتمع لم يتجاوز بعد صدمة النازية.

برلين - تعززت وزيرة البحث العلمي في ألمانيا، أنيا كارليشيك، زيادة مخصصات أبحاث مكافحة التطرف والعنصرية، في وقت تشير فيه تقارير استخباراتية إلى أن ألمانيا تتلقى بوتيرة أسرع نحو التطرف اليميني رغم الجهود الحكومية لكبحه.

وتعكس الخطوة في ما يبدو قصور المقاربة الأمنية في مواجهة موجة تطرف غير مسبوقه مترفين يمينيين لقر البرلمان الألماني (البوندستاغ) ورفع رايات النازية، الماثلة للمؤسسات، ما أثار صدمة واسعة لدى السياسيين الألمان.

وقالت كارليشيك الأربعاء "الحكومة الألمانية تصدى بكل قوتها لأوجه التحريض والاستيلاء المعادي للإنسانية.. لكي تتمكن من مكافحة التطرف اليميني والعنصرية بفعالية، نحتاج إلى المزيد من المعرفة عن جذورها وانتشارها الحالي ومظاهرها المتنوعة والخفية في الكثير من الأحيان".



هورست زيهوفر
اليمين المتطرف يعد أكبر تحد للسياسة الأمنية في بلدا

وأكدت الوزيرة أن وزارتها ستواصل من أجل ذلك تعزيز "البحوث الأساسية والتطبيقية" في هذه المجالات، مضيفة "سنوسع بذلك بحثنا الجاري في مجالات التماسك الاجتماعي والأمن المدني ومعاداة السامية".

ومن المقرر أن تجتمع اللجنة الوزارية لمكافحة التطرف اليميني والعنصرية للمرة الثانية، حيث سيتم الاستماع إلى ممثلي المجتمع المدني، لاسيما المنظمات المعنية بشؤون المهاجرين والأوساط الأكاديمية. وتأسست اللجنة عقب جرائم قتل ذات دوافع يمينية متطرفة

رفع الولايات المتحدة لحظر السلاح على قبرص يثير غضب تركيا

المنطقة بالاستمرار في عمليات التنقيب عن الغاز رغم التنديد الدولي والأوروبي ورغم تعبير اليونان عن استعدادها لفض الخلافات.

وتسعى تركيا إلى توسيع حدودها البحرية نحو جزيرة قبرص المقسمة ومناطق أخرى تقول اليونان إنها تقع ضمن جرفها القاري بموجب القانون الدولي.

عكسية بإجبار قبرص، العضو حاليا في الاتحاد الأوروبي، على البحث عن شركاء آخرين، فيما أغضبت تركيا الولايات المتحدة بشرائها منظومة صواريخ أس-400 الروسية، رغم عضويتها في الحلف الأطلسي.

وتصمر أنقرة على زعزعة الاستقرار في منطقة شرق المتوسط عبر الاعتداء على الحقوق البحرية لعدد من دول

وتفتح الخطوة ملفا جديدا في سجل الخلافات المتصاعدة بين واشنطن وأنقرة، الحليفين في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما أنها تعزز قدرات نيوقوسيا الدفاعية من أجل حماية مياهها الإقليمية التي تشهد انتهاكات متكررة من جانب تركيا الساعية إلى احتكار الثروات النفطية التي تزخر بها المنطقة. ويقول منتقدو القرار إنه جاء بنتائج

مع مسؤوليتها القانونية والتاريخية لضمان أمن القبارصة الأتراك". وصنف دبلوماسيون غربيون إعلان الولايات المتحدة لبرنامج تعاون عسكري مع قبرص الرومية ضمن سياقات تحجيم "العريضة" التركية في مياه شرق المتوسط، ما يعرقل اجندات أنقرة للتنقيب عن الغاز قبالة سواحل نيوقوسيا. وتأتي الخطوة الأميركية عقب خطوة فرنسية مماثلة.

على قبرص منذ 33 عاما وستعمل على تعزيز تعاونها الأمني مع نيوقوسيا، الأمر الذي فجر رد فعل غاضبا من تركيا. والجزيرة منقسمة منذ عام 1974 بعد غزو تركي أعقب انقلابا دعمته اليونان، حيث تعترف تركيا بجمهورية شمال قبرص التركية والتي لا تعترف بها الدول الأخرى، فيما انهارت عدة محاولات لتحقيق السلام.

وفرضت واشنطن قيودا على نقل الأسلحة إلى قبرص في عام 1987 لتشجيع جهود إعادة توحيد الجزيرة وتجنب سباق للتسلح هناك.

وصوت الكونغرس العام الماضي على رفع الحظر، لكن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أخرت تنفيذ القرار.

وأضاف بومييو على تويتر "قبرص شريك رئيسي في شرق البحر المتوسط. سنرفع القيود المفروضة على بيع معدات وخدمات دفاعية غير فتاكة لجمهورية قبرص في السنة المالية القادمة".

وأبدى الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس في تغريدة على تويتر ترحيبه بهذه الخطوة بعد مكالمة هاتفية مع بومييو. وقالت وزارة الخارجية التركية إن القرار "يتجاهل التكافؤ والتوازن" في الجزيرة وإن أنقرة تتوقع من شركتها في حلف شمال الأطلسي "مراجعة" القرار. وأضاف في بيان "وإلا سنستخذ تركيا، كدولة ضامنة، الخطوات اللازمة تماشيا

أنقرة - قال نائب الرئيس التركي فؤاد أوقطاي الأربعاء، إن قرار الولايات المتحدة رفع حظر السلاح على قبرص الرومية من شأنه "زيادة خطر حدوث اشتباك في المنطقة"، في وقت يشهد فيه شرق المتوسط توترا حادا بين أنقرة من جهة ونيوقوسيا وأثينا من جهة أخرى وصلت حد التلويح باستخدام القوة العسكرية.

ووصف أوقطاي القرار الأميركي بأنه تكرار للأخطاء التي ارتكبتها أوروبا في الجزيرة، مشددا على أن بلاده ستواصل اتخاذ الخطوات الضامنة لأمن واستقرار ورفاهية قبرص التركية.



فؤاد أوقطاي
رفع حظر السلاح على قبرص يزيد خطر الاشتباك

ويأتي القرار الأميركي وسط تصاعد التوتر في شرق المتوسط بين تركيا واليونان وقبرص، بشأن النزاع على حقوق كل منهما في موارد محتملة من النفط والغاز في المنطقة نتيجة الاختلاف في تحديد امتداد الجرف القاري لكل منهما.

أكد وزير الخارجية الأميركي مايك بومييو الثلاثاء، أن الولايات المتحدة سترفع حظر توريد الأسلحة المفروض

النمسا تحقق في أنشطة تجسس تركية على أراضيها

النمساوي المحافظ سيبيستيان كورتس إلى عرقلة محاولة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والحد من نفوذ أنقرة على الجالية التركية الكبيرة في النمسا.

ويواجه اتحاد الأئمة الأتراك "ديتيب" انتقادات في النمسا وألمانيا بسبب قربه من الحكومة التركية، ويعتبره ناقدون اليد الطولى للرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

ويشتبه في أن عددا من أئمة ديتيب يتجسسون على معارضي أردوغان وينددون بهم بتعليمات من أنقرة، حيث ترسل رئاسة الشؤون الدينية التركية "ديبان" كافة أئمة "ديتيب"، وعددهم نحو 900 إمام، وتدفع لهم رواتبهم.

وأكد "التجسس التركي لا مكان له في النمسا. لا مكان للنفوذ التركي على الحريات والحقوق الأساسية في النمسا. سنحارب بضرارة من أجل ذلك".

وتفحص النمسا، منذ وقت، ملفات رفعتها نائب عن حزب الخضر بيتر بيلز، يتهم فيها فرع الاتحاد في النمسا بالتجسس لصالح أنقرة، مؤكدا حيازته معلومات تثبت ضلوع اتحاد الأئمة الأتراك في مراقبة عناصر من جماعة "خدمة" إضافة إلى أكراد وصحافيين معارضين للرئيس التركي رجب طيب أردوغان وسياساته.

وتوترت العلاقات بين النمسا وتركيا بسبب مساعي المستشار

النمسا وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق".

وظهرت هذه النتائج في أعقاب تحقيقات مكثفة أجرتها الشرطة النمساوية بعد اشتباكات عنيفة بين جماعات تركية وكردية في فيينا في يونيو.

وتابع الوزير النمساوي أن أحد الأشخاص قدم اعترافا كاملا بأن "المخابرات التركية جندته للتجسس على مواطنين أتراك آخرين أو نمساويين من أصول تركية وإبلاغ السلطات الأمنية التركية عنهم". وأضاف أن السلطات القضائية ستوجه له اتهامات بناء على شبهة تورطه بالتجسس. ولم يورد أي تفاصيل عن ذلك الشخص.

أنقرة - استنكرت الخارجية التركية الأربعاء، ما أعلنته النمسا عن عزمها توجيه اتهامات لشخص تتعلق به القيام بأنشطة تجسس لصالح تركيا على أراضيها، فيما تواجه أنقرة اتهامات مماثلة في هولندا وفرنسا وألمانيا.

وقال وزير الداخلية النمساوي كارل نيهارم الثلاثاء، إن بلاده ستوجه اتهامات لشخص اعترف بالتجسس لصالح المخابرات التركية وإن السلطات تحقق في المزيد من أنشطة التجسس المشتبه فيها وحذر تركيا من أنه لا يمكن التغاضي عن ذلك.

وأضاف نيهارم "الأمر يتعلق بممارسة نفوذ قوة أجنبية داخل